

Distr.: General
10 April 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة العشرون

البندان ٢ و ٨ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

أنشطة لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق باعتماد المؤسسات الوطنية وفقاً لمبادئ باريس

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٩/١٧ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، ويتضمّن معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في عام ٢٠١١، فيما يتعلق بالنظر في طلبات اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وطلبات إعادة اعتمادها واستعراضات الاعتماد، وباستعراض هذه الطلبات.

ويلقي التقرير الضوء على التحسينات التي شهدتها عملية الاعتماد ويتضمّن معلومات مفصلة عما أعدته اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد من ملاحظات عامة، ترمي إلى تحقيق عملية اعتماد واستعراض أكثر صرامة، لكن أكثر عدلاً وشفافية في الوقت نفسه.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٤-١	أولاً - مقدمة
٤	١٣-٥	ثانياً - تحسين عملية الاعتماد في إطار لجنة التنسيق الدولية
٦	١٩-١٤	ثالثاً - عملية الاعتماد في عام ٢٠١١
٨	٢٢-٢٠	رابعاً - ملاحظات عامة
٩	٣٠-٢٣	خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

المرفق

١٢	مركز المؤسسات الوطنية التي اعتمدها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
----	-------	---

أولاً - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٩/١٧، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام "أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته العشرين تقريراً عن أنشطة لجنة التنسيق الدولية فيما يتعلق باعتماد المؤسسات الوطنية وفقاً لمبادئ باريس"، وهي المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٢ - ويلقي التقرير الضوء على ما أحرز من تقدم منذ تقديم التقرير السابق المتعلق باعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (A/HRC/16/77) وبنبغي قراءته بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (A/HRC/20/9)، الذي يتضمن، فيما يتضمنه، معلومات عما اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أنشطة تهدف إلى إنشاء هذه المؤسسات وتعزيزها؛ وما اتخذته الحكومات من تدابير بشأن هذه المؤسسات؛ فضلاً عن معلومات عن تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع النظام الدولي لحقوق الإنسان.

٣ - وتمثل ولاية اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في استعراض وتحليل طلبات اعتماد هذه المؤسسات وتقديم توصيات إلى أعضاء مكتب لجنة التنسيق الدولية بشأن امتثال المؤسسات مقدمة الطلبات لمبادئ باريس. وتضم اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد ممثلين لمؤسسة وطنية واحدة لحقوق الإنسان معتمدة في الفئة "ألف" عن كل مجموعة من المجموعات الإقليمية الأربع للجنة التنسيق الوطنية وهي: أفريقيا والأمريكيتان، وآسيا - المحيط الهادئ، وأوروبا. وتعيّن كل من المجموعات الإقليمية أعضاء اللجنة الفرعية لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويعين أعضاء اللجنة الفرعية بتوافق الآراء أحد أعضائها رئيساً لها لفترة سنة قابلة للتجديد. وخلال الدورة الأولى لعام ٢٠١١، تألف أعضاء اللجنة الفرعية من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كندا وتوغو وألمانيا وجمهورية كوريا. وعينت المجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في اجتماعها الإقليمي المعقود في ١٧ أيار/مايو ٢٠١١، فرنسا بوصفها العضو الجديد في اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، لتحل محل ألمانيا في دورتها الثانية. ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مراقب دائم في اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد وتضطلع بدور أمانتها.

٤ - ويرد في مرفق هذا التقرير الجدول الذي يبين فئات اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

ثانياً - تحسين عملية الاعتماد في إطار لجنة التنسيق الدولية

- ٥- شهدت عملية الاعتماد التي تجريها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تحسناً على مدى السنوات، وأصبحت أكثر صرامة وعدلاً وشفافية.
- ٦- واعتمدت لجنة التنسيق الدولية في اجتماعها السنوي العشرين المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ورقة قرار بشأن عملية الاعتماد، تناولت بالبحث ثلاثة مجالات محددة هي: (أ) تكوين اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد ودورها ومسؤولياتها؛ (ب) إجراءات الاعتماد؛ (ج) موضوع المعايير أو القواعد الدنيا المحددة للاعتماد.
- ٧- وتؤدي عملية الاعتماد دوراً حاسماً في تقييم فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز أدائها أثناء الاضطلاع بولايتها. ومن هذا المنطلق، اتخذت لجنة التنسيق الدولية عدداً من التدابير الرامية إلى تحسين إجراءات الاعتماد التي تتبعها، هي كالتالي:
- (أ) ازدادت عملية الاستعراض شفافيةً وصرامةً، ذلك أنها تقوم على أساس الأدلة الموثقة التي تقدمها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتقدمة بطلب الاعتماد، وكذلك على أساس المعلومات الواردة من منظمات المجتمع المدني. وتتيح عملية طعن أيضاً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتقدمة بطلب الاعتماد الفرصة للطعن في التوصيات التي تصدرها اللجنة الفرعية؛
- (ب) أصدرت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد لكل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان (من الفئة "أ" أو "باء" أو "جيم" على حد سواء) توصيات أكثر تركيزاً لضمان امتثالها التام لمبادئ باريس؛
- (ج) تنشر اللجنة الفرعية توصياتها على نطاق أوسع فيما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة حتى تؤدي هذه المؤسسات والجهات دوراً مبادراً في سياق نشاط المتابعة الذي تقوم به الأمم المتحدة أو هيئات التنسيق الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتُنشر تقارير اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد على شبكة الإنترنت (www.nhri.ohchr.org).
- ٨- ووفقاً للمادة ٧ من النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية، من مهام اللجنة التشجيع على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها بما يتسق مع مبادئ باريس. وفي هذا الخصوص، تواصل لجنة التنسيق الوطنية إيلاء أهمية قصوى لعملية الاعتماد. فوفقاً لخطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، يتمثل هدفها الأول في الحفاظ على عملية الاعتماد وتعزيزها، بإعداد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل أفضل لاستعراض عملية الاعتماد، وإصدار اللجنة الفرعية توصيات توضع خصيصاً لمؤسسات وطنية محددة ووضع هذه التوصيات في سياقها، وتعزيز شفافية عملية الاعتماد، وتحسين إمكانية اتصال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني باللجنة الفرعية.

٩- وفي آذار/مارس ٢٠١٠، أصدر أعضاء مكتب لجنة التنسيق الدولية توجيهاته إلى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد باستعراض عملية الاعتماد الحالية من أجل التعجيل بمراجعة فئة اعتماد أي مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان قد تطرأ عليها ظروف استثنائية تؤثر على استقلاليتها وعلى أدائها. ثم اعتمد الاجتماع السنوي الرابع والعشرون للجنة التنسيق الدولية، المعقود في أيار/مايو ٢٠١١، تعديلاً على النظام الأساسي، فاشتمل النظام الأساسي بموجبه على حكمين جديدين على النحو التالي:

(أ) المادة ١٨-٢ تنص على أنه متى رأى رئيس لجنة التنسيق الدولية وجود ظرف استثنائي يقتضي النظر عاجلاً في التعليق الفوري لمؤسسة معتمدة في الفئة "ألف"، للمكتب أن يقرر تعليق تصنيف اعتماد هذه المؤسسة فوراً والشروع في إجراء عملية استعراض خاصة؛

(ب) تنظم المادة ١٨-٣ الإجراءات الواجب اتباعه من أجل تعليق الاعتماد فوراً في الظروف الاستثنائية. ومن المقرر النظر في مقترح لتعريف معنى الظروف الاستثنائية في الاجتماع السنوي الخامس والعشرين للجنة التنسيق الدولية المزمع عقده في آذار/مارس ٢٠١٢.

١٠- ووفقاً لإجراء الاعتماد المنصوص عليه في المادة ١٢ من النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية، عندما توصي اللجنة الفرعية مكتب لجنة التنسيق باتخاذ القرار النهائي بشأن فئات اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي استُعرضت، يتخذ المكتب قراره بعد الخطوات التالية:

(أ) تُحال توصية اللجنة الفرعية أولاً إلى الجهة مقدمة الطلب؛

(ب) يجوز للجهة مقدمة الطلب الطعن في التوصية بتقديم طعن مكتوب إلى رئيس لجنة التنسيق الدولية، عن طريق مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بوصفها أمانة لجنة التنسيق الدولية، في غضون ٢٨ يوماً من تاريخ تلقي التوصية؛

(ج) تُحال التوصية بعد ذلك إلى أعضاء مكتب لجنة التنسيق الدولية، مشفوعةً بجميع المواد الواردة المتصلة بالطلب، لاتخاذ قرار بشأنها. وإذا ورد طعن من الجهة مقدمة الطلب، يحال هذا الطعن إلى أعضاء المكتب؛

(د) يُخطر أي عضو من أعضاء المكتب لا يوافق على التوصية، في غضون ٢٠ يوماً، رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد وأمانة لجنة التنسيق الدولية بذلك. وتُخطر الأمانة فوراً جميع أعضاء المكتب بالاعتراض المقدم وتقدم جميع المعلومات الضرورية لتوضيحه. وإذا أخطر أربعة أعضاء على الأقل من مكتب لجنة التنسيق الدولية ينتمون إلى ما لا يقل عن مجموعتين إقليميتين، في غضون ٢٠ يوماً من تاريخ تلقي تلك المعلومات، الأمانة بأن لديهم اعتراضاً مماثلاً، تُحال التوصية إلى الاجتماع التالي لمكتب لجنة التنسيق الدولية من أجل اتخاذ قرار بشأنها؛

(هـ) إذا لم يعترض على التوصية أربعة أعضاء على الأقل من مجموعتين إقليميتين أو أكثر في غضون ٢٠ يوماً من تاريخ تلقيها، تعتبر التوصية قد أُقرت من جانب مكتب لجنة التنسيق الدولية؛

(و) يُعتبر قرار مكتب لجنة التنسيق الدولية بشأن الاعتماد نهائياً.

١١- ووفقاً للنظام الداخلي للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، فتصنيفات الاعتماد هي كالتالي:

- الفئة "ألف": الامتثال لمبادئ باريس؛
- الفئة "باء": عدم الامتثال التام لمبادئ باريس أو عدم كفاية المعلومات المقدمة لاتخاذ قرار بشأن فئة الاعتماد؛
- الفئة "جيم": عدم الامتثال لمبادئ باريس.

١٢- وفيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي استُعرضت في أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تلقت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد أيضاً معلومات من منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بعمل هذه المؤسسات ومدى كفاءتها في بلدانها. وأعدت الأمانة موجزات لجميع الوثائق المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المطلوبة لاعتمادها وأطلعت المؤسسات المعنية على هذه الموجزات قبل أن تستعرضها اللجنة الفرعية. وكان لكل مؤسسة أن تبدي تعليقاتها على هذه الموجزات في غضون أسبوع واحد. ثم أُرسلت الموجزات والتعليقات فيما بعد إلى أعضاء اللجنة الفرعية.

١٣- وفي عام ٢٠١١، كوّنت اللجنة الفرعية جهودها لإشراك شبكات التنسيق الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية الاعتماد. ورحبت اللجنة الفرعية بحضور ممثلين عن كل من أمانة شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان؛ وشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأمريكتين؛ وأمانة منتدى آسيا والمحيط الهادئ؛ والمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ كما رحبت بممثلة لجنة التنسيق الدولية في جنيف.

ثالثاً - عملية الاعتماد في عام ٢٠١١

١٤- ثمة اهتمام متزايد بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها بما يتسق مع مبادئ باريس، وقد ازداد عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي اعتمدت في الفئة "ألف" إلى ٦٩ مؤسسة في عام ٢٠١١.

١٥- وتتعترف الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٦٤ اعترافاً أكبر بعملية الاعتماد التي تجريها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد بتشجيع المؤسسات الوطنية، بما فيها مؤسسات أمين المظالم، على السعي إلى اعتماد وضعها عن طريق لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

١٦- وفي عام ٢٠١١، نظرت اللجنة الفرعية في ثمانية طلبات اعتماد جديدة. واعتمدت في الفئة "باء" كل من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بنغلاديش، ومكتب أمين المظالم ولجنة مناهضة التمييز في جمهورية بلغاريا، والمفوض البرلماني للحقوق المدنية في هنغاريا، ومكتب أمين المظالم في جمهورية مقدونيا، ومكتب أمين المظالم لتحقيق المساواة في السويد. واعتمدت في الفئة "ألف" لجنة حقوق الإنسان في سيراليون. وأرجئ قرار اعتماد مكتب أمين المظالم في جمهورية برمودا إلى الدورة المقبلة للجنة الفرعية.

١٧- واستعرضت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد فئات اعتماد (استعراضات إعادة الاعتماد) ٢٣ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من الأرجنتين وأرمينيا وأستراليا وآيرلندا الشمالية (المملكة المتحدة) وبنما وبوركينا فاسو وجمهورية تترانيا المتحدة ورومانيا وزامبيا والسلفادور وسلوفاكيا وكندا وكوستاريكا ومصر والمكسيك وموريتانيا وناميبيا والنرويج والنمسا ونيجيريا ونيكاراغوا ونيوزيلندا والهند. ورُقِّيت اللجنتان الوطنيتان لحقوق الإنسان في موريتانيا ونيجيريا إلى الفئة "ألف". وأعيد اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأرجنتين وأستراليا وآيرلندا الشمالية (المملكة المتحدة) وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا والسلفادور وكندا وكوستاريكا والمكسيك وناميبيا ونيكاراغوا ونيوزيلندا والهند في الفئة "ألف". وأعيد اعتماد مجلس أمين المظالم في النمسا في الفئة "باء". وأعيد اعتماد المعهد الروماني لحقوق الإنسان في الفئة "جيم". وأوصيَ المركز النرويجي لحقوق الإنسان بخفض فئة اعتماده إلى الفئة "باء" وأُتيحت له الفرصة لتقديم خطياً، في غضون عام واحد، الأدلة الوثائقية التي تعدّ ضرورية لإقرار استمرار اتساقه مع مبادئ باريس. وأرجئ قرار اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من أرمينيا وبنما وبوركينا فاسو وسلوفاكيا ومصر إلى الدورات المقبلة للجنة الفرعية.

١٨- ووفقاً للمادة ١٦-٢ من النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية، إذا بدا أن ظروف أي مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان اعتمدت في الفئة "ألف" تتغير تغيراً قد يؤثر على امتثالها لمبادئ باريس، فلرئيس لجنة التنسيق أو اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد أن يشرع في إعادة النظر في فئة اعتماد هذه المؤسسة. وفي هذا الصدد، أجرت اللجنة الفرعية، وفقاً للمادتين ١٧ و ١٨ من النظام الأساسي، استعراضات خاصة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أذربيجان والسنغال ونيبال وهندوراس. وأوصيت المؤسسات الوطنيتان لحقوق الإنسان في أذربيجان والسنغال بخفض مركزهما إلى الفئة "باء" وأُتيحت لهما الفرصة لتقديم خطياً، في غضون عام واحد، الأدلة الوثائقية التي تعدّ ضرورية لإقرار استمرار اتساقهما مع مبادئ باريس. وخُفض مركز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هندوراس إلى الفئة "باء". وأعيد اعتماد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال في الفئة "ألف".

١٩- وأصدرت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، خلال دورتيها السابقتين، توصيات وُضعت خصيصاً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي استُعرضت. وشددت اللجنة الفرعية على أنه ينبغي أن ينص القانون المنشئ للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بوضوح على ولاية واسعة النطاق لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما سلّمت مراراً وتكراراً بأن الغرض من التقارير السنوية المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلقاء الضوء على التطورات الرئيسية التي تشهدها حالة حقوق الإنسان في بلد ما وتقديم كشف عام لمستوى فعالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ففتح، من ثم، التدقيق الجماهيري لمستوى فعاليتها. وواصلت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التشديد على أهمية اتسام عملية اختيار أعضاء هذه المؤسسات بالوضوح والشفافية وروح المشاركة ضماناً لاستقلالية القيادة العليا للمؤسسات الوطنية وثقة الجمهور فيها. وفي هذا الصدد، شجعت اللجنة الفرعية على تدوين عملية اختيار الأعضاء رسمياً في تشريع أو نظام أو مبادئ توجيهية إدارية ملزمة، حسبما يكون ذلك ملائماً. وقد شددت على الحاجة إلى تعزيز أو اصرر التعاون والمشاركة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والنظام الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني، ضماناً لاستقلالية هذه المؤسسات وتعدديتها وفعاليتها.

رابعاً - ملاحظات عامة

٢٠- منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وضعت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد ملاحظات عامة تتعلق بعملية الاعتماد. وقد أُعدت هذه الأدوات التفسيرية بشأن قضايا عامة أو هامة تتعلق بمبادئ باريس والغرض منها أن تكون بمثابة إرشادات لأعضاء اللجنة الفرعية بشأن عملية الاعتماد وتنفيذ مبادئ باريس. ويمكن استخدام الملاحظات العامة للأغراض التالية:

(أ) توجيه المؤسسات لدى قيامها باستحداث العمليات والآليات الخاصة بها، من أجل ضمان الامتثال لمبادئ باريس؛

(ب) إقناع الحكومات بتناول ومعالجة المسائل المتعلقة بامتثال المؤسسات للمعايير المبينة في الملاحظات العامة؛

(ج) توجيه اللجنة الفرعية في اتخاذ قراراتها بشأن طلبات الاعتماد الجديدة وطلبات إعادة الاعتماد أو الاستعراضات الخاصة.

٢١- وحتى آذار/مارس ٢٠٠٩، أعدت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد مجموعة من الملاحظات العامة تتعلق بإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وولايتها وتكوينها واستقلاليتها واختصاصاتها ومسؤولياتها، ضمن مسائل أخرى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قدم مكتب لجنة التنسيق الدولية اقتراحات ترمي إلى تحسين عملية إعداد الملاحظات العامة وكيفية الإفادة من هذه الملاحظات. وقررت اللجنة الفرعية في دورتها

المعقودة في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٠ الشروع في إجراء استعراض للملاحظات العامة الحالية. وقُدمت ورقة قرار واعتمدت في الاجتماع السنوي الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية المعقود في أيار/مايو ٢٠١١.

٢٢- وتتضمن ورقة القرار عدداً من التوصيات التي تهدف إلى وضع معايير لعملية إعداد الملاحظات العامة وتنقيحها، وإذكاء وعي الجهات صاحبة المصلحة بعملية الاعتماد وكيفية الإفادة من الملاحظات العامة. وقد طلبت لجنة التنسيق الدولية إلى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد الاضطلاع بما يلي:

(أ) إنشاء قنوات اتصال رسمية مع رؤساء المجموعات الإقليمية وشبكات التنسيق الإقليمية ضماناً لدراية الأعضاء بالملاحظات العامة في المرحلة الأولى من عملية صياغتها وقدرتهم على الإسهام في هذه العملية؛

(ب) تضمين الملاحظات العامة قدراً أكبر من المعلومات عن مبررات صياغتها وكيفية تطبيقها، مع أخذ مختلف النماذج المؤسسية والنظم السياسية في الحسبان، حسب الاقتضاء؛

(ج) اعتماد إجراءات تيسر إعداد الملاحظات الختامية في الوقت المناسب وإجراء استعراض للملاحظات العامة الحالية، مع إيلاء المراعاة الواجبة لتعزيز إمكانية فهمها ومدى أهميتها ووضوحها؛

(د) تطوير استراتيجياتها المتعلقة بالاتصال والتوعية من أجل تعزيز فهم كيفية الإفادة من عملية الاعتماد ومن توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، بما في ذلك الملاحظات العامة.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٢٣- يتواصل ازدياد عدد طلبات الاعتماد المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما يعكس مدى أهمية عملية الاعتماد في تعزيز استقلالية هذه المؤسسات وفعاليتها، مما سيؤدي في النهاية إلى تعزيز النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان.

٢٤- ومن التطورات الجديدة بالترحيب، مشاركة الجهات صاحبة المصلحة التي تعي أهمية عملية الاعتماد مشاركة نشطة في هذه العملية، كمشاركة هيئات التنسيق الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها هيئات مراقبة، فضلاً عن تزايد اهتمام منظمات المجتمع المدني بتقديم معلومات إلى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد. وتُشجّع اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد على التعاون مع منظمات المجتمع المدني على نحو أكثر منهجية أثناء استعراض طلبات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٢٥- ويرحب أيضاً بالخطوات التي اتخذتها لجنة التنسيق الدولية للتعجيل بمراجعة فئة اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الحالات التي تطرأ فيها ظروف استثنائية تؤثر على استقلالية هذه المؤسسات وعلى أدائها. ويشجع هذا الإجراء المحسن لعملية اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة الوفاء بولايتها على نحو فعال في جميع الأحوال، كما في حالات الانقلابات العسكرية أو حالات الطوارئ على سبيل الذكر.

٢٦- وتصدر اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، كنتيجة لاستعراضات طلبات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، توصيات موضوعية خصيصاً لكل مؤسسة استعرضت. ويُطلب إلى الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، أن توحد جهودها وتتابع تنفيذ توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد لتمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الامتثال التام لمبادئ باريس، قانوناً وممارسةً على حد سواء.

٢٧- وتؤكد اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد أنه ينبغي أن تكون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولاية واسعة النطاق لتعزيز وحماية حقوق الإنسان كافة، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتُشجّع الدول على منح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولاية بأوسع نطاق ممكن تشمل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المحددة في الصكوك الدولية والإقليمية.

٢٨- وتعلق اللجنة الفرعية أهمية كبيرة على ضرورة اتسام عملية تعيين الأعضاء في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالشفافية والانفتاح، بمشاركة الجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما فيها منظمات المجتمع المدني. ويُطلب إلى الدول ضمان انفتاح وشفافية عملية التعيين.

٢٩- وتشدد اللجنة الفرعية على فائدة التقارير السنوية المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إلقاء الضوء على الشواغل والتطورات الرئيسية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في بلد ما وتقديم كشف عام لمستوى فعالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تُشجّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أن تقدم بانتظام تقارير عن أنشطتها، وكذلك عن حالة حقوق الإنسان في بلدان كل منها، وتضمن نشر هذه التقارير على نطاق واسع.

٣٠- ويمثل استعراض الملاحظات العامة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد مبادرة هامة، ذلك أن هذه الملاحظات تشكل أداة تفسيرية إضافية وتدرجية لمبادئ باريس. ويشجع أيضاً، في هذا السياق، على وضع ملاحظات عامة إضافية تتعلق بمسائل من بينها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل كآليات وطنية للرصد والوقاية، والاختصاصات شبه القضائية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتقييم أداء هذه المؤسسات.

مركز المؤسسات الوطنية التي اعتمدها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

فئة الاعتماد اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

وفقاً لمبادئ باريس والنظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية، تستخدم اللجنة التصنيفات التالية للاعتماد:

ألف: الامتثال لمبادئ باريس؛

باء: عدم الامتثال التام لمبادئ باريس؛

جيم: عدم الامتثال لمبادئ باريس؛

ألف(تاء): مُنحت هذه الفئة (الاعتماد مع التحفظ) في الحالات التي قُدمت فيها وثائق غير كافية لمنح الفئة "ألف"؛ ولم تُعد تستخدم في النظام الأساسي للجنة. وتُبقى عليها اللجنة فقط في حالة المؤسسات الوطنية التي اعتمدت في هذه الفئة قبل نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

مؤسسات الفئة "ألف"

المؤسسة الوطنية	الفئة	سنة الاستعراض
آسيا والمحيط الهادئ		
أفغانستان: اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان	ألف	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وضعت قيد الاستعراض تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ - ألف
أستراليا: اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أيار/مايو ٢٠١١
الهند: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أيار/مايو ٢٠١١ تُستعرض في النصف الأول من عام ٢٠١٣
إندونيسيا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اندونيسيا	ألف	٢٠٠٠ آذار/مارس ٢٠٠٧

سنة الاستعراض	الفترة	المؤسسة الوطنية
نيسان/أبريل ٢٠٠٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠	ألف	الأردن: المركز الوطني لحقوق الإنسان
نيسان/أبريل ٢٠٠٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ - ألف	ألف	ماليزيا: لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا (سوهاكم)
٢٠٠٢ - ألف (تاء) ٢٠٠٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	ألف	منغوليا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا
٢٠٠١ - ألف (تاء) ٢٠٠٢ - ألف تشرين الأول - أكتوبر ٢٠٠٧ أيار/مايو ٢٠١١	ألف	نيبال: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال
١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أيار/مايو ٢٠١١	ألف	نيوزيلندا: لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا
٢٠٠٥ ألف (تاء) آذار/مارس ٢٠٠٩ - ألف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (باء) آذار/مارس ٢٠٠٩ - ألف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ - ألف	ألف	الأرض الفلسطينية المحتلة: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن قطر: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
١٩٩٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	ألف	الفلبين: لجنة حقوق الإنسان في الفلبين
نيسان/أبريل ٢٠٠٨	ألف	تيمور - ليشتي: مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة
٢٠٠٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	ألف	جمهورية كوريا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا
٢٠٠٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	ألف	تأيلند: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

المؤسسة الوطنية	الفترة	سنة الاستعراض
أفريقيا		
الكاميرون: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات	ألف	١٩٩٩ - ألف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ - باء آذار/مارس ٢٠١٠ - ألف
مصر: الجلس القومي لحقوق الإنسان	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٦ - باء تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: أرجى الاستعراض إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢
غانا: لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية	ألف	٢٠٠١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
كينيا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا	ألف	٢٠٠٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
ملاوي: لجنة حقوق الإنسان في ملاوي	ألف	٢٠٠٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
موريتانيا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ - باء أيار/مايو ٢٠١١
موريشيوس: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	٢٠٠٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
المغرب: الجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب	ألف	١٩٩٩ - ألف (تاء) ٢٠٠١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ - ألف سيستعرض في النصف الثاني من عام ٢٠١٢
ناميبيا: مكتب أمين المظالم	ألف	٢٠٠٣ ألف (تاء) نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أيار/مايو ٢٠١١
نيجيريا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا	ألف	١٩٩٩ - ألف (تاء) ٢٠٠٠ - ألف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ - باء أيار/مايو ٢٠١١
رواندا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	٢٠٠١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

سنة الاستعراض	الفئة	المؤسسة الوطنية
٢٠٠٠	ألف	السنغال: اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ أيار/مايو ٢٠١١ - أرحى القرار إلى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١		
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: أوصيَ باعتمادها في الفئة باء		
٢٠١١ أيار/مايو	ألف	سيراليون: لجنة حقوق الإنسان
١٩٩٩ - ألف (تاء) ٢٠٠٠	ألف	جنوب أفريقيا: لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧		
١٩٩٩ - ألف (تاء) ٢٠٠٠	ألف	توغو: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧		
٢٠٠٠ - ألف (تاء) ٢٠٠١	ألف	أوغندا: لجنة حقوق الإنسان في أوغندا
نيسان/أبريل ٢٠٠٨		
٢٠٠٣ - ألف (تاء) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ سُتعرض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣	ألف	جمهورية تنزانيا المتحدة: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
٢٠٠٣ - ألف (تاء) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	ألف	زامبيا: لجنة حقوق الإنسان في زامبيا
١٩٩٩	ألف	الأمريكتان الأرجنتين: مكتب أمين المظالم في الأرجنتين
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١		
١٩٩٩ - باء ٢٠٠٠	ألف	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات): مكتب أمين المظالم
آذار/مارس ٢٠٠٧		

سنة الاستعراض	الفترة	المؤسسة الوطنية
١٩٩٩	ألف	كندا: اللجنة الكندية لحقوق الإنسان
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦		
أيار/مايو ٢٠١١		
٢٠٠١	ألف	كولومبيا: مكتب أمين المظالم
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧		
١٩٩٩	ألف	كوستاريكا: مكتب أمين المظالم
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦		
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١		
١٩٩٩ - ألف (تاء)	ألف	إكوادور: مكتب أمين المظالم
٢٠٠٢		
نيسان/أبريل ٢٠٠٨		
٢٠٠٩		
نيسان/أبريل ٢٠٠٦	ألف	السلفادور: مكتب النائب العام للدفاع عن حقوق الإنسان
أيار/مايو ٢٠١١		
١٩٩٩ - باء	ألف	غواتيمالا: مكتب النائب العام المعني بحقوق الإنسان في غواتيمالا
٢٠٠٠ - ألف (تاء)		
٢٠٠٢		
نيسان/أبريل ٢٠٠٨		
١٩٩٩	ألف	المكسيك: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦		
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١		
نيسان/أبريل ٢٠٠٦	ألف	نيكاراغوا: مكتب النائب العام للدفاع عن حقوق الإنسان
أيار/مايو ٢٠١١		
١٩٩٩	ألف	بنما: مكتب أمين المظالم في بنما
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦		
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: أُرجى الاستعراض إلى		
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢		
٢٠٠٣	ألف	باراغواي: مكتب أمين المظالم في جمهورية باراغواي
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨		
١٩٩٩	ألف	بيرو: مكتب أمين المظالم
آذار/مارس ٢٠٠٧		
٢٠٠٢	ألف	فترويل (جمهورية - البوليفارية): مكتب أمين المظالم
نيسان/أبريل ٢٠٠٨		

المؤسسة الوطنية	الفئة	سنة الاستعراض
أوروبا		
ألبانيا: محامي الشعب في جمهورية ألبانيا	ألف	٢٠٠٣ - ألف (تاء) ٢٠٠٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
أرمينيا: هيئة الدفاع عن حقوق الإنسان في أرمينيا	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٦ - ألف (تاء) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: أُرجئ الاستعراض إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢
أذربيجان: مفوضية حقوق الإنسان (مكتب أمين المظالم)	ألف	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وُضعت قيد استعراض خاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أيار/مايو ٢٠١١: أُوصي باعتمادها في الفئة باء
البوسنة والهرسك: مكتب أمين مظالم حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك	ألف	٢٠٠١ - ألف (تاء) ٢٠٠٢ - ألف (تاء) ٢٠٠٣ - ألف (تاء) ٢٠٠٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨: أُرجئ الاستعراض إلى تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وُضع قيد الاستعراض - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ - ألف سُيُستعرض في النصف الثاني من عام ٢٠١٢
كرواتيا: مكتب أمين المظالم في جمهورية كرواتيا	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٨
الدانمرك: المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان	ألف	١٩٩٩ - باء ٢٠٠١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
فرنسا: اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦: أُرجئ الاستعراض إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
جورجيا: مكتب المحامي العام	ألف	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

سنة الاستعراض	الفئة	المؤسسة الوطنية
٢٠٠١ - ألف (تاء)	ألف	ألمانيا:
٢٠٠٢ - ألف (تاء)		المعهد الألماني لحقوق الإنسان
٢٠٠٣		
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨		
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	ألف	بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة):
وُضعت قيد استعراض خاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠		لجنة المساواة وحقوق الإنسان
٢٠٠٠ - ألف (تاء)	ألف	اليونان:
٢٠٠١		اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧		
استُعرضت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩		
أُبقي على الفئة ألف - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩		
آذار/مارس ٢٠١٠		
٢٠٠٢ - ألف (تاء)	ألف	آيرلندا:
٢٠٠٣ - ألف (تاء)		لجنة حقوق الإنسان الآيرلندية
٢٠٠٤		
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨		
٢٠٠١ - ألف (تاء)	ألف	لكسمبرغ:
٢٠٠٢		اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان لدوقية لكسمبرغ الكبرى
استُعرضت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩		
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ - ألف		
٢٠٠٣ - ألف (تاء)	ألف	النرويج:
٢٠٠٤ - ألف (تاء)		مركز حقوق الإنسان
٢٠٠٥ - ألف (تاء)		
نيسان/أبريل ٢٠٠٦		
أيار/مايو ٢٠١١: أُرجم الاستعراض إلى تشرين الأول/أول		
أكتوبر ٢٠١١		
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: أُوصي باعتماده في الفئة باء		
٢٠٠١ - باء	ألف	آيرلندا الشمالية (المملكة المتحدة):
نيسان/أبريل ٢٠٠٦ - باء		لجنة حقوق الإنسان في آيرلندا الشمالية
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦		
أيار/مايو ٢٠١١		
١٩٩٩	ألف	بولندا:
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧		مفوضية حماية الحقوق المدنية

سنة الاستعراض	الفترة	المؤسسة الوطنية
١٩٩٩	ألف	البرتغال: أمين العدالة
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧		
٢٠٠٠ - باء	ألف	الاتحاد الروسي: مفوضية حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي
٢٠٠١ - باء		
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨		
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩: أُرجئ الاستعراض إلى آذار/مارس ٢٠١٠	ألف	اسكتلندا (المملكة المتحدة): اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان
آذار/مارس ٢٠١٠		
آذار/مارس ٢٠١٠	ألف	صربيا: حامى المواطنين في جمهورية صربيا
٢٠٠٠	ألف	إسبانيا: مكتب أمين المظالم
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧		
٢٠٠٨ - باء	ألف	أوكرانيا: المفوضية البرلمانية الأوكرانية لحقوق الإنسان
آذار/مارس ٢٠٠٩ - ألف		

مؤسسات الفترة "باء"

سنة الاستعراض	الفترة	المؤسسة الوطنية
		آسيا والمحيط الهادئ
أيار/مايو ٢٠١١	باء	بنغلاديش: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بنغلاديش
٢٠٠٠	باء	سري لانكا: لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا
وُضعت الفترة ألف قيد الاستعراض في آذار/مارس ٢٠٠٧		
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧		
استُعرضت في آذار/مارس ٢٠٠٩		
نيسان/أبريل ٢٠٠٨	باء	ملديف: لجنة حقوق الإنسان
آذار/مارس ٢٠١٠		
		أفريقيا
٢٠٠٠ - ألف (تاء)	باء	الجزائر: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
٢٠٠٢ - ألف (تاء)		
٢٠٠٣ - ألف		
وُضعت قيد الاستعراض - نيسان/أبريل ٢٠٠٨		
٢٠٠٩ - باء		
آذار/مارس ٢٠١٠: أُرجئ الاستعراض إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠		
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ - باء		

المؤسسة الوطنية	الفترة	سنة الاستعراض
بور كينا فاسو: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	باء	٢٠٠٢ - ألف (تاء) ٢٠٠٣ - ألف (تاء) ٢٠٠٥ (باء) نيسان/أبريل ٢٠٠٦، آذار/مارس ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: أُرجئ الاستعراض إلى آذار/مارس ٢٠١٢
تشاد: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	باء	٢٠٠٠ - ألف (تاء) ٢٠٠١ - ألف (تاء) ٢٠٠٣ - ألف (تاء) تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ - (باء)
الكونغو: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	باء	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
تونس: اللجنة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية	باء	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
الأمريكتان		
هندوراس: المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان	باء	٢٠٠٠ - ألف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ - ألف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: أُوصي باعتمادها في الفترة باء تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
أوروبا		
النمسا: مجلس أمين المظالم في النمسا	باء	٢٠٠٠ أيار/مايو ٢٠١١
بلجيكا: مركز تكافؤ الفرص ومناهضة العنصرية	باء	١٩٩٩ آذار/مارس ٢٠١٠
بلغاريا: لجنة الحماية من التمييز في جمهورية بلغاريا	باء	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
بلغاريا: مكتب أمين المظالم في جمهورية بلغاريا	باء	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
هنغاريا: المفوضية البرلمانية للحقوق المدنية	باء	أيار/مايو ٢٠١١
مقدونيا: مكتب أمين المظالم في جمهورية مقدونيا	باء	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
جمهورية مولدوفا: مركز حقوق الإنسان في مولدوفا	باء	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

المؤسسة الوطنية	الفترة	سنة الاستعراض
هولندا: لجنة المساواة في المعاملة في هولندا	باء	١٩٩٩ - باء ٢٠٠٤ آذار/مارس ٢٠١٠
سلوفاكيا: المركز الوطني لحقوق الإنسان	باء	٢٠٠٢ - جيم تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: أُرجئ الاستعراض إلى أيار/مايو ٢٠١١ أيار/مايو ٢٠١١: أُرجئ الاستعراض إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: أُرجئ الاستعراض إلى آذار/مارس ٢٠١٢
سلوفينيا: مكتب أمين مظالم حقوق الإنسان في جمهورية سلوفينيا	باء	٢٠٠٠ آذار/مارس ٢٠١٠
السويد: مكتب أمين المظالم المعني بالمساواة في السويد	باء	أيار/مايو ٢٠١١

مؤسسات الفترة "جيم"

المؤسسة الوطنية	الفترة	سنة الاستعراض
آسيا والمحيط الهادئ		
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: لجنة تكافؤ الفرص في هونغ كونغ	جيم	٢٠٠٠
إيران (جمهورية - الإسلامية): اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان	جيم	٢٠٠٠
أفريقيا		
بنين: لجنة حقوق الإنسان في بنين	جيم	٢٠٠٢
مدغشقر: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مدغشقر	جيم	٢٠٠٠ - ألف (تاء) ٢٠٠٢ - ألف (تاء) ٢٠٠٣ - ألف (تاء) نيسان/أبريل ٢٠٠٦ - سُحب المركز تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
الأمريكتان		
أنتيغوا وبربودا: مكتب أمين المظالم	جيم	٢٠٠١

المؤسسة الوطنية	الفئة	سنة الاستعراض
بربادوس: مكتب أمين المظالم	جيم	٢٠٠١
بورتوريكو (الولايات المتحدة الأمريكية): مكتب النائب العام لمواطني دولة بورتوريكو الحرة المرتبطة	جيم	آذار/مارس ٢٠٠٧
أوروبا		
رومانيا: معهد حقوق الإنسان في رومانيا	جيم	آذار/مارس ٢٠٠٧ أيار/مايو ٢٠١١
سويسرا: اللجنة الاتحادية لقضايا المرأة	جيم	آذار/مارس ٢٠٠٩
سويسرا: اللجنة الاتحادية لمناهضة العنصرية	جيم	١٩٩٨ - باء آذار/مارس ٢٠١٠

المؤسسات التي غلّقت

المؤسسة الوطنية	الفئة	سنة الاستعراض
آسيا والمحيط الهادئ		
فيجي: لجنة حقوق الإنسان في فيجي	غلّقت ملاحظة: استقالت فيجي من لجنة التنسيق الدولية	٢٠٠٠ غلّق الاعتماد في آذار/مارس ٢٠٠٧ لإجراء استعراض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ استقالت اللجنة من لجنة التنسيق الدولية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧
أفريقيا		
النيجر: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية	شُطبت ملاحظة: حُلّت اللجنة في شباط/فبراير ٢٠١٠	آذار/مارس ٢٠١٠: شُطبت اللجنة بسبب حلّها في شباط/فبراير ٢٠١٠